صدارة للمعلومات والاستشارات
Sadara for information and consulting

28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2026

حدث ورأي

العقوبات البريطانية على "الحوثيين" تعكس تشددًا سياسيًا بأثر مالي وعسكري محدود

الحدث

أعلنت بريطانيا إدراج جماعة "الحوثي" ضمن نظام العقوبات البريطاني الخاص باليمن، على خلفية التصعيد العسكري داخل اليمن والهجمات على السعودية وتهديد الملاحة الدولية، كما أدرجت أربعة من مسؤولي الجماعة ضمن نظام العقوبات الخاص بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهم عبد الكريم الحوثي، وعبد الحكيم الخيواني، ومحمد مفلح، وصارم الدين مفضل. وشملت الإجراءات تجميد الأصول وحظر تولي مناصب إدارية في الشركات الخاضعة للولاية القانونية البريطانية، فضلًا عن حظر سفر المسؤولين الأربعة إلى المملكة المتحدة. وأكدت الحكومة البريطانية استمرار الاستثناءات الإنسانية، وإصدار ترخيص عام يسمح بمواصلة أنشطة تجارية ومالية ضرورية لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.

الرأي

تتمثل الأهمية الرئيسية للعقوبات البريطانية في دلالتها السياسية والدبلوماسية، أكثر من أثرها المالي والعسكري المباشر على جماعة "الحوثي"، إذ تنضم بريطانيا بذلك إلى مسار من الضغوط المالية تقوده الولايات المتحدة منذ سنوات، وشمل استهداف شبكات التمويل والإمداد والمؤسسات المالية والشركات المرتبطة بالجماعة. ومن ثم، يُرجّح أن يكون الأثر الإضافي للإجراءات البريطانية محدودًا، خاصة أن الجماعة طورت قدرة نسبية على التكيف مع العقوبات، وتستند في تمويل سلطتها إلى موارد محلية لا تطالها العقوبات المالية الخارجية بصورة مباشرة.

ورغم ما تتمتع به بريطانيا من ثقل في النظام المالي الدولي وقطاع التأمين البحري، فإن فاعلية العقوبات تظل مرهونة بمدى انكشاف الجماعة وشبكاتها المالية والتجارية على المؤسسات الخاضعة للولاية البريطانية، وبقدرة لندن على استهداف مصالح وشبكات لم تطلها العقوبات الأمريكية القائمة. كما أن اتساع نطاق الاستثناءات ليشمل أنشطة تجارية ومالية وتأمينية مرتبطة بتلبية الاحتياجات المدنية يحدّ من احتمالات إحداث ضغوط واسعة على اقتصاد مناطق سيطرة الجماعة، فيما قد يتحمل السكان والقطاع التجاري جانبًا من كلفة تشدد المؤسسات المالية الدولية في الامتثال للعقوبات.

في المقابل، تكتسب الخطوة أهمية سياسية لصدورها عن بريطانيا، التي تتولى صياغة مشروعات قرارات مجلس الأمن المتعلقة باليمن، ولتزامنها مع تصاعد المواجهة العسكرية بين السعودية و"الحوثيين". وتعكس العقوبات تزايد التقارب بين الموقفين الأمريكي والبريطاني تجاه الجماعة، وتوفر دعمًا سياسيًا ودبلوماسيًا إضافيًا لموقف السعودية والحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، دون أن تعني بالضرورة تبني لندن أهداف الحملة العسكرية أو التخلي عن مسار التسوية السياسية. كما يشير استهداف قيادات أمنية وقضائية إلى اتساع دوافع التشدد البريطاني ليشمل سلوك الجماعة الداخلي، إلى جانب تهديداتها للأمن الإقليمي والملاحة الدولية.

وفي المحصلة، يُرجّح أن تسهم العقوبات البريطانية في زيادة العزلة السياسية للجماعة ورفع كلفة بعض تعاملاتها الخارجية، دون إحداث تغيير ملموس في قدراتها العسكرية أو حساباتها الاستراتيجية على المدى القريب. وقد تكتسب العقوبات أثرًا أكبر إذا جاءت ضمن تحرك دولي منسّق يسد الثغرات في منظومة العقوبات القائمة، لكن القرار في حد ذاته لا يمثل تحولًا نوعيًا في أدوات الضغط على الحوثيين، ولا يُرجّح أن يغيّر مسار المواجهة العسكرية الراهنة.